

التقرير الموضوعي للندوة الحوارية قانون قيصر: الأسباب والتوقعات والمآلات

مقدمة:

بعد طول انتظار وتكرار للمحاولات، صوّت مجلس النواب الأميركي ذو الأغلبية الديمقراطية على ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية والتي تضمنت قانون قيصر "سيزر"، وقد وقّع الرئيس الأميركي دونالد ترامب على قانون موازنة الدفاع الذي يتضمن "قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لعام 2019" بعد موافقة مجلسي النواب والشيوخ في الكونغرس عليه، وينص القانون على فرض عقوبات على النظام السوري والدول الداعمة له بالإضافة إلى كل الجهات أو الأشخاص الذين يقدمون أي أشكال الدعم له على أصعدة متعددة.

يهدف تسليط الضوء على ارهاصات مقترح قانون قيصر ووصوله إلى مجلس النواب الأميركي، وتوقعات احتمالات تحوله إلى قانون نافذ، ومحاولة استشراف مآلاته وتأثيره في حال اعتماده على النظام السوري، وتأثيره المحتمل في الدفع نحو الحل السياسي في سورية، إضافة إلى تأثيراته السلبية الجانبية المحتملة على الشعب السوري، أقام مركز الحوار السوري ندوة حوارية هدفت إلى الوقوف على استشراف تأثيرات القانون ومآلاته على النظام السوري، ومدى احتمالات أن يؤدي هذا القانون دورًا في الدفع نحو الحل السياسي في سورية، إضافة إلى تأثيراته السلبية المحتملة على الشعب السوري.

يأتي هذا التقرير الموضوعي للندوة ضمن محورين رئيسيين، حيث يستعرض المحور الأول أطروحات الخبيرين د. صالح المبارك ود. ليلى صالح، حول القانون وإرهاباته وأثاره الحالية والمستقبلية المتوقعة والمسار الذي مرّ فيه إلى حين الوصول للتصويت عليه، فيما يتناول المحور الثاني فقد خصّص المداخلات الإثرائية من قبل عدد من السياسيين والناشطين والفاعلين في الشأن السوري حول ما تم عرضه في المحور الأول.

أولاً: المحور الأول:

تحدّث في مستهلّ هذا المحور د. صالح المبارك¹، وقد أشار في مقدّمة حديثه إلى أن عملية التصويت التي قام بها الكونغرس الأميركي مخصصة لإنهاء النقاش حول القانون، منوهاً إلى أنه يحتاج لتميره في هذه الحالة إلى تصويت 60 عضوًا بالموافقة إلا أن الأصوات التي أعلنت موافقتها فاقت السبعين، ممّا يجعله مؤهلاً للتصويت النهائي ثم لتقديمه للرئيس وتوقيعه (وقد تمّ ذلك لاحقاً).

¹ أكاديمي سوري من مواليد مدينة دمشق، ويقيم في الولايات المتحدة، يحمل شهادة دكتوراة في الهندسة، وكان عضوًا في المجلس الوطني السوري

إرهاصات القانون وبداياته:

استطاع أحد المصوّرين المكلفين بتوثيق صور القتلى في السجون الأمنية التابعة للنظام الانشقاق مع أرشيف كبيرٍ من الصور جاوز 55 ألف صورة، وقد أسهمت شخصيات ومنظمات سورية عديدة تقيم في الولايات المتحدة من استصدار تأشيرة دخول له إلى أمريكا بغرض مقابلة مسؤولين في الإدارة الأمريكية والكونغرس، وقد عُرضت عليهم هذه الصور التي استطاع تسريبها، كما أُقيم معرضٌ لها في واشنطن، وقد كان الأثر الناتج عن المعرض قوياً مما دفع عدداً من القانونيين والناشطين السوريين في الولايات المتحدة إلى محاولة الاستفادة من التعاطف الحاصل جراء المعرض من خلال العمل على تحويله إلى قانون يسهم في دعم القضية السورية، وأجريت عدة لقاءات مع شخصيات ضمن فريق الرئيس الأمريكي أوباما لهذا الغرض، إلا أن توجه أوباما كان منصباً على إنهاء العداء مع إيران وختم ولايته بالتوقيع على الاتفاق النووي كإنجازٍ تاريخي يذكّر له، ومن ثمّ لم يكن تحويل الأمر إلى قانون أولوية له.

لم يستطع الفريق المعدّ لقانون قيصر من تمريره مستقلاً لوجود شخصيات معارضة له، مما دفعهم لتمريره كقانونٍ ملحق بإقرار ميزانية الدفاع الأمريكية، وهو ما تمّ بعد انتظارٍ وجهدٍ طويلين، وقد استطاعوا تحصيل تأييد من أعضاء الحزبين الرئيسيين في الكونغرس نظراً للبعد الإنساني في قضية "قيصر".

كان دور الجالية السورية مفيداً للغاية في دعم إقرار القانون، فقد عمل أفراد كثيرون على إقناع متزعمي الأغلبية في الحزبين "آدم كينسنجر" و"إليوت إنغل" على مشروع القانون إضافة إلى إقناع زعيم الجمهوريين في الكونغرس "ميتش ماكونيل" بإلحاق القانون بميزانية وزارة الدفاع الوطني، وإلا فإن القانون لم يكن مهيباً للإقرار.

توقف المتحدث الأول في الندوة د. صالح المبارك عند قضية النائبتين المسلمتين اللتان رفضتا التصويت بالموافقة على ميزانية وزارة الدفاع، حيث أشار إلى أن رفضهما كان ضد الميزانية وليس ضد القرار، إلا أن دمج القانون كملحق مع ميزانية وزارة الدفاع أثار هذا اللبس، حيث لا يمكن تجزئة التصويت في هذه الحالة.

سياق إصدار القانون في عهد ترامب:

أثار سؤال حول محركات التجاذب والتصرفات السياسيّة في الإدارة الأمريكية النقاش حول أثر الرئيس الأمريكي في سورية، سواء من حيث كون وجوده مفيداً للقضية السورية أو مضرّاً لها، وقد أشار د. صالح إلى أن الرئيس الأمريكي ترامب عادةً ما يفكر بطريقة المستثمر، ومن ثمّ فإنه لا يعتمد على إيديولوجية واحدة أو تحالفٍ دائمٍ ثابتٍ، ومن ثمّ فإن انسحابه من سورية كان مبنياً على حساب الأرباح والخسائر، ومع ذلك فإنه لا يُنكر أن يكون الرئيس الأمريكي رجلاً متقلّباً وأنه يمكن أن يخسر

الانتخابات القادمة، وعليه فقد اعتمد صانعو القانون والعاملون على تشريعه على الكونغرس الأمريكي بالدرجة الأولى، لما فيه من صيغة الثبات وعدم تغيير أعضائه، إضافة إلى أن القانون الذي يمرره الكونغرس عادةً، لا يمكن للرئيس إلغاؤه بسهولة، وإن رفض الرئيس التوقيع على القانون أساسًا، فإن الكونغرس يستطيع تمريره بتصويت أغلبية الثلثين عليه، مما يجعله نافذًا وإن لم يحظَ بتوقيع الرئيس.

ويلاحظ هنا أن الرئيس الأمريكي لم يكن ممانعًا للقانون، وأن تحريك القانون بأساسه عائد للجالية السورية التي استثمرت التعاطف الكبير تجاه المعرض الذي عرضت فيه صور الضحايا تحت التعذيب في سجون النظام السوري، إضافة إلى الاعتماد على شخصيات مؤثرة في الحزبين لضمان وجود تأييد له لدى الطرفين.

القوى التي تدعم مقترح القانون والتي ترفضه:

أشار د. صالح المبارك في هذا السياق إلى وجود عدة قوى تدعم القانون وأخرى ترفضه، وذكر من جملة القوى التي تعرقل هذا المقترح أشخاص مرتبطون بصلات مع لوبيات ضغط للنظاميين السوري والإيراني، وذكر مثلاً عضو مجلس النواب تولسي غابارد من ولاية هاواي، حيث إنها تمثل التيار اليساري كما أنها مقربة من النظام الروسي وتعارض هذا القانون تحت يافطة "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى".

عملت الجالية السورية على ثلاث مجموعات من الأشخاص: مؤيدين للقانون حيث حاول العاملون في مشروع القانون الحصول على تأييدهم ودعمهم في مختلف الصعد، أما المجموعة الثانية فهم الحيايديون أو المعارضون المترددون، ومنهم السيناتور راند بول الذي التقى به مندوبون عن الفريق السوري لتبيين موقفه لئلا يعارض القانون في الكونغرس، وعلى هذا النحو فقد كانت وظيفة الفريق الحفاظ على حياد المحايدين وتقليل عدد المعارضين قدر الإمكان، أما الآخرون من المجموعة الثالثة فهم المعارضون وقد كانوا أقلية، ولذا استطاع القانون من المرور إلى الآن دون اعتراض كبير.

أشار د. المبارك إلى أن أغلب المعارضين من الجانب اليساري قد لا يكونون من المعارضين لقضية الثورة السورية إلا أن اعتراضهم على سياسة الولايات المتحدة في دعم الثورة ضد النظام عائد لرفضهم قضية التدخل العسكري في العالم، ويستشهدون دومًا بالنموذج الفيتنامي والعراق والخسائر التي قدّمتها الولايات المتحدة حينها جراء تدخلها في هذه البلاد.

أهمية القانون وبنوده:

ركّز د. صالح المبارك على أهمية القانون من حيث أن من بنوده إطلاق جميع المعتقلين السياسيين، كما أنه لا يؤثر على الدرجة الفقيرة والمتوسطة في المجتمع السوري، وإنما على المؤسسات المالية والشخصيات الكبيرة الداعمة للنظام فهو يستهدف -بالدرجة الأولى- المؤسسات الداعمة للنظام

فيفعلّ ضدّها ضغوطاً مختلفة، كما أنه ضد مساعدة النظام في محاولاته لإعادة الإعمار ويشدّد على أن تستمر المنظمات الإنسانية بعملها وإنما تحت رقابة مستمرة لئلا تقوم بدعم نظام الأسد أو أن يقوم هو ذاته باستغلال هذه المنظمات ليقوّي نفسه من خلالها.

كما يؤثر هذا القانون في الدرجة الثانية ضد محاولات التطبيع مع نظام الأسد، حيث يعمل الروس على هذا الجانب، وتتوجه بالتوازي مع ذلك بعض الدول العربية لإعادة تطبيع علاقتها مع النظام، ومن ثم فإن هذا القانون في حال تشريعه سيكون مهمّاً للغاية في منع هذه الخطوات والحدّ منها على نحو ظاهر. كما لم ينصّ القانون على إسقاط النظام السوري، ولا يمكن تشريعياً نصّ مثل هذا القانون، وقد سعى القانون إلى محاصرة النظام السوري، ومنع وصول الأموال التي تعينه على الاستمرار، إضافة إلى محاصرة وصول الذخائر والأسلحة إليه، وإن طبّقت هذه الأمور فإن مسألة خنق النظام وانهاره ستكون مسألة وقت لا أكثر.

ركّزت المتحدثة الثانية، د. ليلى صالح² حديثها حول ثلاث نقاط: النقطة الأولى: حركيّة وسيولة المشهد السوريّ وتشابكه مع ملفات متعددة في المنطقة من أفغانستان، ومروراً بإيران إلى العراق، أما النقطة الثانية فهي قضية جدوى العقوبات في دعم وتحقيق آمال وتطلعات الشعب السوري، والنقطة الثالثة هي دور هذه العقوبات في ترسيخ العسكرة في الصراع بين الأطراف المختلفة والنظام والاحتفاء بالخارج على حساب الشعب السوري وسيادته بشكل أساسي.

حركيّة المشهد:

أكدت د. ليلى صالح على أنّ مشهد تعامل الإدارة الأمريكية مع الشأن السوريّ ما زال متسمّاً بالضبابية وعدم الوضوح، ولذا فإنه لا يمكن التنبؤ بالخطوات التالية وتأثيراتها، خاصة مع مشهد محاولات عزل الرئيس، وبناءً على ذلك يجب النظر إلى قواعد تحرك الولايات المتحدة في العالم ومدى تنفيذ هذا التحرك لمصالحها، ولذلك فإنه يجب ألا يتم النظر إلى الملف السوري بشكل منعزل عما يجري في العالم مما له دائرة مشتركة ومتقاطعة مع ملفات أخرى استراتيجية تشكل سورية جزءاً من ساحتها. وقد قدم أحد الباحثين مداخلة يتساءل فيها عن مدى ارتباط الملف الإيراني بالملف السوريّ في الاستراتيجية الأمريكية؟ لتؤكد د. ليلى صالح بدورها على أن العلاقة بين الملفين داخلية في صورة المشهد المتحرك المرتبطة بواقع الشرق الأوسط ككل، ولا يمكن عزل سياق العقوبات المفروضة في قانون قيصر عن العقوبات المفروضة في الملف الإيراني والروسي، على الرغم من التصريحات الأمريكية

² أكاديمية سورية، أستاذ مشارك في العلاقات الدولية -جامعة قطر، متخصصة في السياسة الخارجية الأمريكية ولها كتاب "القوة الأمريكية الصلبة في العالم العربي: المقاومة، الانتفاضة السورية والحرب على الإرهاب"، باللغة الانكليزية روتليدج 2017.

US Hard Power in the Arab World: Resistance, the Syrian Uprising and the War on Terror (Routledge Studies in Middle Eastern Democratization and Government).

المتضاربة في هذه الملفات، والتي يمكن أن يكون إعلان الانسحاب من سورية جزءاً منها، إلا أنه ليس انسحاباً ميدانياً نهائياً وإنما هو سحب للأفراد (اعادة توزيع وانتشار) مع بقاء التأثير الاستراتيجي للولايات المتحدة.

أشارت د. ليلى صالح إلى أن القانون ينص في العقوبات على منع تمويل جيش النظام السوري وإيقاف توريد قطع الغيار لآلياته إضافةً لوضع قيود كبيرة على حركة المؤسسات التجارية، ومراقبة المنظمات الإنسانية بإشراف وزارة الدفاع الأمريكية، كما نوهت إلى ضرورة الربط بين إلحاق القانون بميزانية وزارة الدفاع التي يتم الموافقة عليها دوماً وبين القوة العسكرية الأمريكية.

استحضرت د. ليلى صالح في حديثها مثال العراق إبان فرض العقوبات الاقتصادية على نظامه، والتدخل الأمريكي الذي تمّ فيه والآثار التي تحققت بفعل هذا التدخل كالدمار العمراني والاقتصادي وارتفاع النزاع الطائفي وتغلغل إيران في العراق وخسارة العمق الاستراتيجي لدول الخليج، والربط بين ذلك وبين ما يجري الآن في سورية، والاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، لتصل د. ليلى صالح بأن الحل لا يمكن أن يأتي من الخارج سواء كان بعقوبات أو تدخل.

وقد قدّم مدير الجلسة سؤالاً حول إمكان استغلال القانون لمنع عودة شرعية النظام؟

انطلقت د. ليلى صالح بأن الحل يجب أن يأتي من السوريين أنفسهم وأنّ التدخل مرفوض من أي طرف كان، وأن النموذج الأجدى لسورية هو الانتقال السياسي السلمي، وأشارت إلى أن الأمريكيين يريدون ضمان أمن "إسرائيل" ولذلك أعلنوا اعترافهم بسيادتها على مرتفعات الجولان، وتصريحات ترامب المناصرة لها، ومن ثم فإنه لا يمكن تحقيق مكاسب للسوريين على حساب ساحات أخرى كالجولان والقدس والمسألة الفلسطينية.

ونوهت د. ليلى صالح إلى أن القانون يشير بصراحة على إمكان فرض عقوبات قسرية على النظام السوري الآن لمنع الجرائم ضد الإنسانية ولاحقاً لدفع السوريين إلى التعايش السلمي مع الداخل السوري ومحيطها – أي "إسرائيل" - ممّا يشير إلى عواقب كبيرة للقانون في المستقبل بعيداً عن النظام الحالي.

من ناحية أخرى فقد ذكرت د. ليلى صالح إلى أن العديد من الدراسات تؤكد عدم نجاح العقوبات في تغيير سلوك الدولة المستهدفة منذ حقبة الحرب العالمية الثانية، حيث تجد الدول والأنظمة الديكتاتورية وسائل متعددة لتلافي أثر العقوبات، بينما نجد الآثار المباشرة لهذه العقوبات منعكسة في الدرجة الأولى على المواطنين المدنيين، خاصة مع وجود شبكات تبييض أموال عالمية وقنوات اقتصادية سرية تشترك في دعمها كثير من الجهات، إضافة إلى وجود انفصال شبه كامل بين اقتصاد النظام السوري والمنظومة الأمريكية مما يحميه بشكل كبير من أثر العقوبات المفروضة عليه.

ثانياً: المحور الثاني - مداخلات حضور الندوة الحوارية:

قدّم العديد من المتخصصين والناشطين السوريين مداخلات مختلفة حول مداخلتي كل من د. صالح مبارك، ود. ليلى صالح وحول القانون ذاته، وفي الفقرات الآتية عرضٌ لأبرز ما جاء في تلك المداخلات:

- تساءل أحد الناشطين في مداخلته عن كون نظام الأسد وإيران صناعة أمريكية، وأن أمريكا متفاهمة معهما ومتعايشة، مما يعني إمكانية تفسير القانون الجديد بأنه يمكن أن يكون إنهاء لخدمات هذا النظام واستبداله.
- أشار أحد أعضاء الائتلاف الوطني في مداخلته إلى قضية منح الصلاحيات الواسعة للرئيس الأمريكي في تنفيذ القانون، مما يلقي على عاتق الناشطين السوريين مسؤولية في الدفع نحو تطبيق هذا القانون، ضمن الخيارات المتاحة، كما أشار إلى وجود فقرات في القانون تمنح شخصيات محددة ك-وزير الخزانة- حيزاً من التقدير لإيقاع بعض العقوبات على المؤسسات السورية ك-البنك المركزي السوري مثلاً-، إضافة إلى إتاحة المجال للرئيس الأمريكي للتقدير في إيقاع العقوبة وطرقها، مما يدفع بمزيد من العبء على الناشطين السوريين للفت أنظار المسؤولين الأمريكيين إلى تطبيق القرار بالعقوبات المنصوص عليها دون تمييز لها أو تحويلٍ لمسارها، ولمنع منح المجال للنظام السوري للتحايل والالتفاف عليها من خلال منظمات أو موظفين تابعين له في مختلف المنظمات الأممية، إضافة إلى إشارته إلى وجود نقاط في القانون تتيح للرئيس الأمريكي إعفاء أشخاص وأجهزة ومؤسسات معينة من إيقاع العقوبات عليها، كما أشار في مداخلته إلى المدة المحددة في القانون وهي خمس سنوات، أي أنها مرتبطة بظرف زمني وليس بحالة.
- توقف أحد الباحثين في مداخلته عند قضية التشاؤم التي تطغى على السوريين تجاه مختلف التطورات ومنها إقرار هذا القانون، وأشار إلى أن أحد أهم مزايا هذا القانون عمله على استهداف نظام الأسد بكافة أركانه وعدم الاقتصار على رئيسه واستهدافه -حتى- لأصغر الرتب بين الضباط الذين مارسوا التعذيب في الأفرع الأمنية للنظام، كما أنه يقطع الطريق على محاولات تعويم وإعادة الشرعية لنظام الأسد بشكل قطعي، على الرغم من أنه لا يعمل على إسقاطه بشكل مباشر. كما تسائل عن طريقة الحماية التي يمكن أن تقدمها الحكومة الأمريكية للمدنيين السوريين، بناءً على ما جاء في قانون قيصر بأنه يهدف لحماية المدنيين، إضافة إلى سؤاله حول تصوّر المتحدثة الثانية، د. ليلى صالح عن شكل الحل المطلوب عن طريق السوريين وحدهم دون أي تدخل خارجي.
- قدمت إحدى الباحثات الناشطات في الشأن السوري عدّة أسئلة حول القانون والقضايا المتعلقة به، أبرزها التعريف بالجهات الخبيرة قانونياً وسياسياً التي قدّمت مشوراتها للناشطين والسياسيين

السوريين الذين عملوا في صياغة القانون، للاستفادة منها في إصدار قانون قيصر في دول وسياقات أخرى، ودور الجالية في صياغة نص القانون أم أن القانون خرج بصياغة أمريكية بحتة، إضافة إلى سؤالها حول وجود بعد قانوني للقرار من حيث تصنيف بعض الجهات المتورطة في انتهاك حقوق الإنسان كمجرمي حرب وتقديم هؤلاء الأشخاص إلى المحاكم الدولية، ومدى القدرة على استمرار آثاره وإن تمّ الاتفاق على حلّ سياسي.

● قدّم أحد الباحثين عدة أسئلة حول الآليات التي يمكن للسوريين في الداخل الأمريكي وخارجه سواء الأفراد أو المنظمات متابعة تنفيذ هذا القرار، إضافة إلى سؤاله عن الفرص المتاحة في هذا القانون في ظل النظرة التي قدّمها د. ليلي من كون آثار هذا القانون سلبية على الشعب السوري والدولة السورية بغض النظر عن النظام الحاكم.

● بينما قدّم أحد الناشطين سؤالاً حول إمكان نجاح ثورة ما دون مساعدة خارجية، وأن العقوبات وإن لم تسقط الأنظمة الديكتاتورية، فإن العقوبات التي يذكرها قانون قيصر -برأيه- سترغم النظام على القبول بالحل السياسي بناء على قرار جنيف وملحقاته، والتي من شأنها تمكين الشعب السوري من التغلب على النظام وإزالته.

● قدّم أحد الناشطين في الداخل السوري مداخلته حول عدم جدوى النظر للقانون من ناحية استقلالية القرار السوري، حيث إن سائر الأطراف في سورية مرتبهة لأطراف خارجية سواء كان النظام أو المعارضة، وأن الحلّ لن يكون إلا بتوافق دولي -أمريكي/ روسي على الأغلب-، كما عقب على ذلك بسؤاله حول دور الجالية السورية في أمريكا إثر صدور هذا القانون، فهل سيكون لها دور في مراقبة تطبيق هذا القانون أو إيصال الخروقات التي تكتسي تطبيق قرارات القانون للجهات المتخصصة، إضافة على سؤاله عن إمكان دفع هذا القانون لتشريع قانون آخر يحظر طيران النظام بناء على حماية المدنيين.

● كما قدم أحد قيادي مجلس سياسي سوري مداخلة حول القانون معتبراً إياه خطوة إيجابية، كما ثمن الجهود التي تمّ بذلها لإنتاج هذا القانون، مع وجوب البناء عليه كونه يشكل مساراً إيجابياً الثورة، ويمكن العمل على تحويله إلى قوّة داعمة تدعم الثورة السورية وتعينها على تغيير النظام.

● أشار أحد الناشطين السوريين في سؤاله إلى مدى قدرة الولايات المتحدة على فرض هذا القانون على الدول الأخرى، خاصة أنه شرّع في أراضيها، متسائلاً: ما الذي يلزم سائر الدول بقانون شرعته دولة أخرى؟، إضافة إلى تساؤله حول مدى قدرة العقوبات في إيقاف منظومة النظام العسكرية عن التطور والاستمرارية، وضرب مثلاً بإيران التي استطاعت بالرغم من العقوبات عليها تطوير مشروع الصواريخ الباليستية والملف النووي وسيطرتها على عدة دول مختلفة حولها، ومدى ارتباط

هذا القانون مع سيطرة الولايات المتحدة على النفط والاقتصاد السوري والضغط على المواطنين السوريين في الداخل والخارج لاحقاً للقبول بأي حل تقدمه روسيا والولايات المتحدة.

- قدم أحد أعضاء مجلس مدني سوري مداخلةً حول جملة من الأشياء المستفادة من جو العمل على قانون قيصر، كالأثر الفردي الذي يمكن أن يتحقق مع توالي الجهود، حيث بدأ مع شخص استطاع تسريب صورٍ محددة ثم بنيت على جهوده وتضحيته جهود جماعية كبيرة من قبل مجموعات من السوريين في الولايات المتحدة في إشارة واضحة لأهمية العمل الجماعي في ظل وجود تعقيدات مختلفة في العمل السياسي والقانوني فيها وقدرتهم على قراءة الواقع والتعامل مع النظام السياسي الأمريكي للوصول إلى تقديم هذا القانون ضمن حزمة من القوانين التي تم التوافق عليها بين الحزبين، كما أشار إلى غياب رؤية قيادية فاعلة في الثورة، مما يجعلها دوماً في إطار ردّ الفعل لا الفعل، وهذا أمر يؤثر في مسيرة الثورة حيث نرى أنه لا وجود لبدائل أو لمقدرة على تجاوز آثار هذه المعضلة.

وقد تحدّث د. صالح المبارك في نقاشه وإجابته وتعليقه حول هذه المداخلات وفق الآتي:

- مصدرُ الحل في سورية: أشار د. صالح المبارك إلى إمكان اشتراك الحل بين الداخل والخارج، وخاصة في ظل فشل تشكيل قيادة فاعلة من السوريين، بالتوازي مع استغلال الدعم الخارجي لتحقيق الانتصار، وذكر في هذا المعرض توحد الفيتناميين عسكرياً وسياسياً في حربهم ضد الولايات المتحدة بالتوازي مع الدعم السوفييتي والصيني المقدم لهما.
- إمكانات السوريين في دعم القانون: أما عن إمكانات السوريين لدعم هذا القانون فقد أشار د. صالح المبارك إلى أن الأمر متشعب وواسع ومعقد، إذ ليس ثمة قدرة على صياغة قانون يوافق عليه الكونغرس بصياغة سورية مئة بالمئة، بل لا بد من إظهار المرونة في بعض المصطلحات والملقات، دون أن تكون هذه المرونة على حساب المبادئ الأساسية، ويجب على السوريين في هذا الأمر دعم القانون بالتوثيق بما يستطيعون من أدلة تدين المجرمين الموجودين في مناطق النظام أو خارجها من الهاربين إلى دول أخرى، وكشف ارتباطات كثير من التجار والشخصيات مع أجهزة النظام القمعية، والعمل على تجزئة القضايا والنظر إلى التعامل مع الآخر بناء على ذلك.
- إمكانية تعليق الرئيس لتنفيذ القانون: أشار في تعليقه على هذه النقطة إلى أن الرئيس الأمريكي وإن كان لديه صلاحيات واسعة إلا أنه لا يستطيع بجرة قلم إصدار شيء أو تغيير أمر قائم، وذكر مسألة منعه المسلمين من دخول أمريكا، حيث قام قاضي نقضٍ في إحدى المحاكم بمنع قراره من التطبيق، ومن ثم لا يستطيع الرئيس مزاجياً إيقاف تنفيذ القرار، بل لا بد من أن تكون هناك معطيات واقعية على الأرض تدعم المستندات الداعية لإيقاف التنفيذ، وبناء على ذلك أشار د.

صالح المبارك إلى أنه يجب على الجالية السورية في أمريكا العمل على عدم السماح بتعطيل هذا القانون وتجسير الأحداث التي جرت سابقًا وتجري الآن لاستمراره ودعم بقاء تنفيذه لمصلحة الشعب السوري، بجمع الأدلة وبتوثيق الأحداث، لدفع القانون قدمًا وإن تغير الرئيس في الانتخابات القادمة سنة 2020.

- أثر القانون في إسقاط النظام: أشار د. المبارك إلى وجوب توافر عوامل مختلفة لإسقاط النظام، كالوحدة الداخلية، وتماسك المواقف، وتجفيف موارد النظام المالية، وإيقاف مساعدات حلفائه من الوصول إليه، ومن هذه الناحية يمكن أن يقدم القانون دعمًا كبيرًا كونه ينص على هذه القضايا، وهذا القانون يحاصر إيران وروسيا في سورية، وبالتالي فإن جفاف موارد النظام من الدعم والتمويل، ستسهل سقوطه بالمحصلة، إلا أن ذلك لا يعني التفاؤل أو التشاؤم المفرط في حق هذا القانون، بل لا بد من التوازن من في النظر إليه.
- أثر القانون في الواقع الشعبي والوطني: فرّق د. المبارك بين واقع النظام العراقي وبين واقع النظام السوري، حيث إن النظام العراقي كان المتحكم الرسمي والوحيد بكل ما يدخل ويخرج من البلاد، ولذا فإن العقوبات أثرت في واقع المعيشة اليومية للناس ولم تؤثر عليه، بينما واقع النظام السوري الآن مختلف عن نظيره العراقي، فهو أضعف من النظام العراقي حينها، كما أن الروس قد يتوجهون للتعامل مع الولايات المتحدة لتغيير شكلية معينة في النظام مع الحفاظ على مصالحها.
- الجهات التي شاركت بصياغة القرار: أشار د. المبارك إلى وجود مجموعتي ضغط من جيلين سوريين مختلفين، جيل السوريين الثاني "الشباب" الذين ولدوا في أمريكا ولهم خبرة في العمل مع الكونغرس، إضافة إلى مجموعة من السوريين المستشارين الذين عملوا في أجهزة ومفاصل الدولة، ومن ثم يمكن القول إن هناك لمسة واضحة من السوريين في أمريكا في المشاركة بصياغة القرار، وقد أخذ منهم وقتًا طويلاً لمتابعته والإسهام في إنشاء صياغة مقبولة له.
- قدرة أمريكا على تطبيق القانون: أشار د. المبارك إلى القدرة الحقيقية للولايات المتحدة على التصديق الكامل ضد النظام في حال أرادت ذلك، ومثل لذلك بالاتفاق النووي الإيراني حيث لم تستطع الدول الأوروبية مجتمعة إيقاف أثر العقوبات الأمريكية على إيران أو التخفيف منه بالرغم من كونها ما زالت مع الاتفاق، إلا أن القرار الأمريكي دفع الشركات المرتبطة بالمجالات الداخلة في العقوبات إلى الانسحاب من إيران خوفًا من أن تطالها العقوبات الأمريكية لبقائها فيها، وهذا يشير إلى قدرة أمريكا على تحقيق مصالحها بشتى أنواع الضغط متى ما أرادت.
- محاولة الاستفادة من النفط السوري: أشار د. المبارك إلى ضرورة إثارة الجهود لتحويل أموال النفط الذي يسرق من قبل "قسد" وأطراف أخرى، إلى حساب يصرف منه على مشاريع الغذاء

والدواء والطعام والتعليم، وبإشراف دولي من قبل الأمم المتحدة أو عدة دول، إلا أن المعضلة تأتي من حيث ضبابية الممثل المعترف بشرعيته أمام العالم، أهو الائتلاف أم هيئة التفاوض العليا أم أجهزة أخرى، وهذه نقطة مهمة يجب الوقوف عندها، ويجب إصلاح الائتلاف ههنا ليخرج من قرار الدول وتأثيراتها ويدخل تحت بند القرار السوري وإرادته.

تحدّثت د. ليلى الصالح في نقاشها وإجابتها وتعليقاتها حول المداخلات وفق الآتي:

- قواعد التعامل مع الولايات المتحدة سياسياً: لا بد من النظر إلى طريقة تعامل أمريكا في مختلف الملفات بحسب الساحات التي قسمتها استراتيجياً في العالم ومنها ساحة الشرق الأوسط، وبناء على ذلك يجب التعامل معها، ويجب في هذا النسق التعامل مع الولايات المتحدة بناء على النديّة، بحسب مبادئ ومصالح الشعب السوري وسيادته وسعيه لتقرير مصيره، معتبرة أن الندية شرط في التعامل مع أي طرف كان، والأجدى عدم السعي الى العمل مع أي طرف (هنا الولايات المتحدة) دون وجودها.
- الجهود المبذولة للوصول إلى إقرار القانون: أكّدت د. ليلى على الجهود الكبيرة التي بذلها السوريون في سعيهم للوصول إلى إقرار القانون وتعلم الشباب منهم الدورة الحقيقية لعملية صنع القرار في الولايات المتحدة، وخوضهم تفاصيل ذلك لإنجاح تشريع هذا القانون بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ وتعديل المسودات، حيث أتقنوا توظيف المهارات المكتسبة والجهود السورية في الولايات المتحدة لإنجاح الأمر.
- العدالة الانتقالية: أشارت د. ليلى إلى وجود نص في القانون يحتم وجود عدالة انتقالية لرفع العقوبات عن النظام السوري، أي أنّ رفع العقوبات مشروط بتحقيق العدالة.
- دور الدعم الخارجي في انتصار الثورات: توقفت د. ليلى عند نقطة أن البلاد الداعمة للثورات تنطلق في دعمها من مبدأ المصالح، ومن ثمّ ترى أنه يجب الوقوف عند سؤال آخر وهو: هل نجح أيّ طرفٍ يقوم بأخذ الدعم من أطراف خارجية بإرساء تغييرٍ نافع للبلد الذي تمّ فيه على شكل استراتيجيٍّ، حيث إن التغيير المحتمي بالخارج والقائم على تنفيذ أجدناته يجر البلاد إلى الفساد والاستبداد وضياح الحقوق، بينما الاستناد على مصالح مشتركة وقيادة التحرر بإرادة وطنية بحتة هو أمر مختلف، ويجب العودة الى مبدأ السيادة السورية في أي نشاط سياسي او حتى مدني سوري.